

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٣

فتح اعتناد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

فخن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ و مجلس التواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرنا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ٧ "مصلحة الجمارك" الباب الثاني "مصاريف عمومية" اعتناد إضافي يبلغ ١٦,٠٠٠ جنيه (ستة عشر ألف جنيه) لتسوية التجاوز المتوقع في جملة اعتنادات الباب المشار إليه.

ويؤخذ هذا المبلغ من بمجموع وفورات الميزانية عن السنة المالية المذكورة.

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون.

نامر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مذوب رأى فيه في ٢ مفرستة ١٢٥٢ (٢٢ مايو سنة ١٩٣٣)

فؤاد

بأمر حضرة شاحب البللة

وزير المالية (بالناء)

محمد شفيق

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٣

فتح اعتناد في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

فخن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ و مجلس التواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرنا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتناد قدره ١٩٠٠ جنيه (ألف وتسعين جنيه) لتسوية التجاوز في اعتناد نفقات المؤتمر العلمي واعتناد أقساط.

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الأول من ميزانية الجامعة المصرية.

الجدول حرف (ب)

بتحديد وزن البيضة

الوزن	النوع
٣٥ جراما	بلدي
٤٠	فيومي

إعلان

لقد صدقت الجمعية العمومية المحكمة الاستئناف المختلفة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ وفقاً للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ على القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ الخلاص بمعامل التفريح الصناعى للديجاج . وعلى ذلك فقد أصبح القانون المشار إليه معهولاً به أمام المحاكم المختلفة.

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٣

فتح اعتناد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

فخن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ و مجلس التواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرنا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ القسم ٦ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العوام" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتناد إضافي يبلغ ٣٥٠٠ جنيه (خمسة وثلاثين ألف جنيه) لسداد المبالغ التي يستحق على وزارة المالية دفعها بصفة إعانته على تصدير الغول المصرى إلى الخارج .

ويؤخذ هذا الاعتناد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نامر بأن يضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

مذوب رأى فيه في ٢ مفرستة ١٢٥٢ (٢٧ مايو سنة ١٩٣٣)

فؤاد

بأمر حضرة شاحب البللة

وزير المالية (بالناء)

محمد شفيق